إستراتيجيات التدخل الحكومي وآليات التنافسية الصناعية

دروس مستفادة من تجربة شرق آسيا

دكتورة/ هدى خيري عوض(*)

(١) مقدمة البحث:

ما من تجربة جذبت أنظار العالم بقدر ما جذبته تجربة دول جنوب شرق آسيا.. ففي غضون ثلاثة عقود انتقلت هذه الدول من قائمة أفقر دول العالم إلى تصنيفها باعتبارها دولاً صناعية..

ولأن النجاح تركز ولازال فى هذه المنطقة، فقد حاول العديد من الاقتصاديين سواء فى العالم المتقدم أو النامي الخروج بدروس من هذه التجربة بحيث يمكن محاكاتها فى بقية العالم النامي.. والواقع أن التجربة الآسيوية فريدة وغنية فى آن معاً بحيث يمكن أن يجد فيها كل باحث ما يبحث عنه سواء بسبب اختلاف المسار الذى اختطته كل دولة من دولة مجموعة شرق آسيا، و بسبب طبيعة السياسات التى صممتها ونفذتها كل دولة على حده.

هناك العديد من الاختلافات الهامة بين مجموعة دول شرق وجنوب شرق آسيا، فعلى سبيل المثال هناك بعض الدول التى اختارت درجة ملموسة من التدخل الحكومي، بينما لم تختار دول أخرى ذات النهج، لذا فالأمر

(*) مدرس بقسم الاقتصاد – كلية التجارة (بنات) جامعة الأزهر

المتفق عليه بين أغلب الدراسات حول التطور الاقتصادي فى المنطقة أنه ليس هناك نموذج شرق آسيوي واحد يكمن وراء النجاح الملحوظ الذى تحقق، ولا ينفى هذا أن هناك عدداً من السمات التى تجمع بين السياسات الاقتصادية فى هذه المنطقة وهو:

١- تمسكها بتوازن ملحوظ فى اقتصادها الكلى

٢- التطوير المستمر لمواردها البشرية

٣- انفتاحها على السوق الدولي.

وربما الأمر الأكثر أهمية وراء ذلك كله هو

٤- وجود درجة عالية من البرجماتية في عملية صنع السياسة الاقتصادية.

وتعنى هذه البرجماتية أمرين[١]:

الأول أن صنع السياسة الاقتصادية لا يتم وفقاً لالتزامات أيديولوجية محددة.

ثانيهما أنه يمكن الرجوع بسرعة عن بعض السياسات إذ ما ثبت فشلها فى تحقيق الهدف المأمول. وتبقى الحقيقة الواضحة من أن الأداء الاقتصادي فى شرق آسيا كان على مدى ربع قرن ١٩٦٥- ١٩٩٠ أفضل من نظيرة فى بقية الدول متوسطة ومنخفضة الدخل.

(٢) مشكلة البحث:

سبق الإشارة إلى أن الخبرات التنموية لدول شرق آسيا التى درج المراقبون على وصفها النمور الآسيوية، هى خبرات غنية بالدروس، وبعض هذه الدروس يدور حول مدى فاعلية إستراتيجيات التدخل الحكومي فى

تحقيق تفوق الأداء الاقتصادي التنموي واستخدام شتى الطرق والوسائل لإيجاد مزايا تنافسية للصناعات ذات القواعد الإنتاجية الضخمة والتى تمكنها من اقتحام الأسواق العالمية، وسوف يتناول البحث تلك النقاط.

(٣) الهدف من البحث:

إبراز أهمية دور الحكومة فى:

(١) وضع إستراتيجيات تنموية طويلة الأجل.

(٢) صنع وتدعيم آليات التنافسية الصناعية.

(٤) منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي لبيان مدى فاعلية إستراتيجيات التدخل الحكومي وذلك عن طريق:

١- تحليل الإطار العام لتخطيط تنموي طويل الأجل استمر تطبيقه طيلة ثلاثة عقود في كوريا.

٢- تحليل فاعلية إستراتيجيات التصنيع والتى ساهمت بشكل جوهري في خلق مزايا التنافسية الصناعية وهى سياسة الكفاية الذاتية (AIP) وسياسة التنافسية الصناعية (CIP).

٣- تحليل أهم آليات خلق وتدعيم مزايا التنافسية الصناعية من خلال الواقع التطبيقي.

خطة البحث:

تشمل الدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: النظرية الحديثة فى الاقتصاد الدولي ومفهوم التنافسية.

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية المبتكرة.

المبحث الثالث: فاعلية إستراتيجيات التصنيع: (AIP) و (CIP).

المبحث الرابع: آليات خلق المزايا التنافسية.

المبحث الخامس: بعض الدروس المستفادة.

المبحث الأول

النظرية الحديثة فى الاقتصاد الدولي

مفهوم التنافسية

لم تعرف التنافسية الدولية بشكل جيد فى الأدب الاقتصادي، وفقاً للنظرية التقليدية للتجارة العالمية لم يكن هناك علاقة واضحة بين أسعار المنتج (أو العنصر) – بالدول التى تعمل فى إطار من الحماية–، وحجم أو تكوين المنتج من الصادرات فى ظل التجارة الحرة.

وعلى أية حال فإن "النظرية الحديثة فى الاقتصاد الدولي" تركز على أهمية الابتكار والتطوير وزيادة وفورات النطاق كمصادر للمزايا النسبية فى التجارة الدولية. هذه النظرية تدمج المنافسة الكاملة فى نظرية التجارة الدولية باعتبارها محرك أساسي تجاه المنتجات الفائقة التميز والسلع ذات الكثافة التكنولوجية مثل الطائرات العملاقة، المنتجات الإلكترونية، والمنتجات الدوائية الجديدة والتى تصدرها الدول الصناعية المتقدمة بشكل رئيسي[٢].

وقد ركز Michael Porter على الابتكار والتجديد والتخطيط الاستراتيجي ذو التوجه الخارجي.

وقد بين أن أحد أشكال التنافسية تتبلور من خلال التكامل فيما بين مجموعة من المنشآت الفردية واعتبره ركيزة أساسية للمزايا "التنافسية" للدول، وهو ما تطلق عليه النظرية حجر الزاوية للتنافسية وتكشف تلك الركيزة عن عدة محددات للمناخ التنافسي الذى تواجهه المنشآت تتمثل فى:

عنصر السوق وظروف الطلب ومدى أتساع وقوة الروابط التكاملية أى درجة التكامل. وكذا التكنولوجي الخاص بالمنشأة، المهارات والإستراتيجيات الإدارية، الإستراتيجية الحكومية وتتضمن: الإستراتيجيات المشجعة أو على الأقل تلك التى لا تحد من دخول المنشآت المنافسة وكذلك إستراتيجية تطوير المنتجات.

ويقصد بإستراتيجية تطوير المنتجات حزمة التعديلات التى تبادر الشركات الصناعية بإدخالها على المنتجات بحيث تتواءم مع الأهداف التسويقية طويلة الأجل وتشمل بذلك كل من التطورات التجارية والفنية وترتبط بكل من التنويع والتشكيل، وكذلك أستبعاد منتجات بعينها أو إضافة منتجات جديدة، وهذه الإستراتيجية من أكثر الإستراتيجيات أهمية بالنسبة للصناعات التحويلية والتى تضم العديد من المنتجات.

وفى ظل اتفاقية الجات والتكتلات الدولية سيكون لهذه الإستراتيجيات أهمية كبرى للدول النامية. ذلك أن القدرة على المنافسة الدولية على المدى الطويل هو مفهوم مخالف للمركز التنافسي المتمثل فى أداء التجارة الخارجية، وهو مفهوم يشير إلى إمكانيات الدول على تحقيق نمو على المدى الطويل وإقامة هياكل صناعية وتركيبة من الصادرات القادرة على النفاذ والتى تتواءم بصورة مرنه مع أنماط الطلب العالمي المتغير أى أنه مفهوم متعدد الأبعاد وتتداخل فيه عوامل عديدة تحدد الموقف التنافسي الحقيقي لوحدات الإنتاج الاقتصادية فى الدول المختلفة. وقد أعطت النظرية الحديثة للنمو أهمية كبرى لأنشطة البحث والتطوير (R&D) وتراكم المعرفة[٣].

وهذا النموذج الريادي للتنافسية والذي طرحه بورتر، معروف لدى الاقتصاديين الذين اتجهوا بالبحث والتمحيص إلى العديد من النظريات والتى تتعلق بمصادر المزايا التنافسية.

وعلى كل فإن المقصود بالتنافسية الدولية هو: قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات يمكنها التنافس بنجاح فى الأسواق العالمية، وتحقق فى نفس الوقت ارتفاعاً فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لرعاياها، والحفاظ على هذا الارتفاع(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن التنافسية بين الدول تختلف وبشكل جذري عن مثيلتها بين المنشآت فهى تتحقق للمنشأة الفردية من ربحية أو نفقات أقل لناتج أكثر كفاءة، فى حين أن تنافسية الدولة ينبغى أن ينظر إليها كإضافة للرفاهية العالمية وتحقيق أدنى تكلفة ممكنة لمنتجاتها بالمقارنة بالدول الأخرى.

وتنبثق الرؤيا الديناميكية للتنافسية من فهم وإدراك تام لمدى مسئولية السياسات الاقتصادية غير الملائمة وكذلك المؤسسات عن تراجع معدلات النمو وضعف الأداء التصديرى لبعض الدول الصناعية والدول الأقل نمواً.

وتدعى نظرية النمو والدراسات القياسية الحديثة لأنماط النمو عند مستويات مختلفة من الدخل أنه من المأمول والمتوقع للدول الأقل دخلاً والتى اعتمدت حال نشأتها على قواعد اقتصادية وتكنولوجية ضعيفة أن تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً فى ظل سياسات ومناخ اقتصادى أكثر تحرراً يفوق الدول المتقدمة والتى تعمل بالفعل من مستويات مرتفعة من الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجى الأحدث(٥).

وتتجه تلك الآراء إلى أن تحقيق هذا النمو المتصارع بالدول الأقل دخلاً ينبغى أن يصاحبه تدعيم التنافسية الدولية والتى ترتكز على ارتفاع مستوى الكفاءة اقتصادياً أو الإنتاجية الكلية للعوامل.

المنهج الذى تم استخدامه لقياس التنافسية الدولية تمت صياغته ليتفق فى محدداته الرئيسية مع منهج منتدى الاقتصاد العالمى، ويركز المنهج المستخدم على المؤسسات السياسية الاقتصادية بغرض تقييم القدرات التنافسية للدول المختلفة بالإضافة إلى العوامل التى أشارت إليها النظرية الحديثة للنمو الاقتصادى.

وبشكل أكثر تحديداً فقد تم استخلاص هذا المنهج من تقييم لبرنامج الإصلاح الاقتصادى لخمسة عشر دولة نامية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبشرق أوربا وأمريكا اللاتينية، وشرق آسيا.

ولعل أهم المحددات التى تم التوصل إليها تتمثل فى الآتى[٦].

١- النمو والاستقرار الاقتصادى الكلى.

٢- تطوير القطاع الخاص والبيئة التنظيمية.

٣- البيئة الأساسية والتعليم والتكنولوجيا.

٤- الهيكل الاقتصادى والإنتاجية والكفاءة.

٥- درجة الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد العالمى.

الشكل التالى يوضح إطار يشمل العلاقات بين كل من النمو الاقتصادى، ونمو الإنتاجية والتنافسية الدولية، وتتمثل مصادر التنافسية فى عدة عناصر منها استقرار الاقتصاد الكلى والتعليم والتكنولوجى ودرجة الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد العالمى.

وتماثل العلاقات الديناميكية الأستاتيكية وهى الإنتاجية والتنافسية الدولية والتى يمكن أن تتحقق ليس فقط عن طريق التراكم التقليدى لنواتج العناصر ولكن أيضاً عن طريق التغير التكنولوجى والتجارة الدولية والتدفقات الدولية لعناصر الإنتاج. وبشكل أكثر تحديداً ففي ظل العولمة يمكن أن تزيد الدولة من معدلات نمو الإنتاجية والتنافسية الدولية، كما تتأثر وبخطى أسرع المزايا التنافسية المزمع تحقيقها من خلال المؤسسات والسياسات الاقتصادية التى تؤدى إلى التدفق الحر للسلع والموارد والمعلومات والتكنولوجى الأحدث سواء داخلياً وعبر الحدود الدولية.

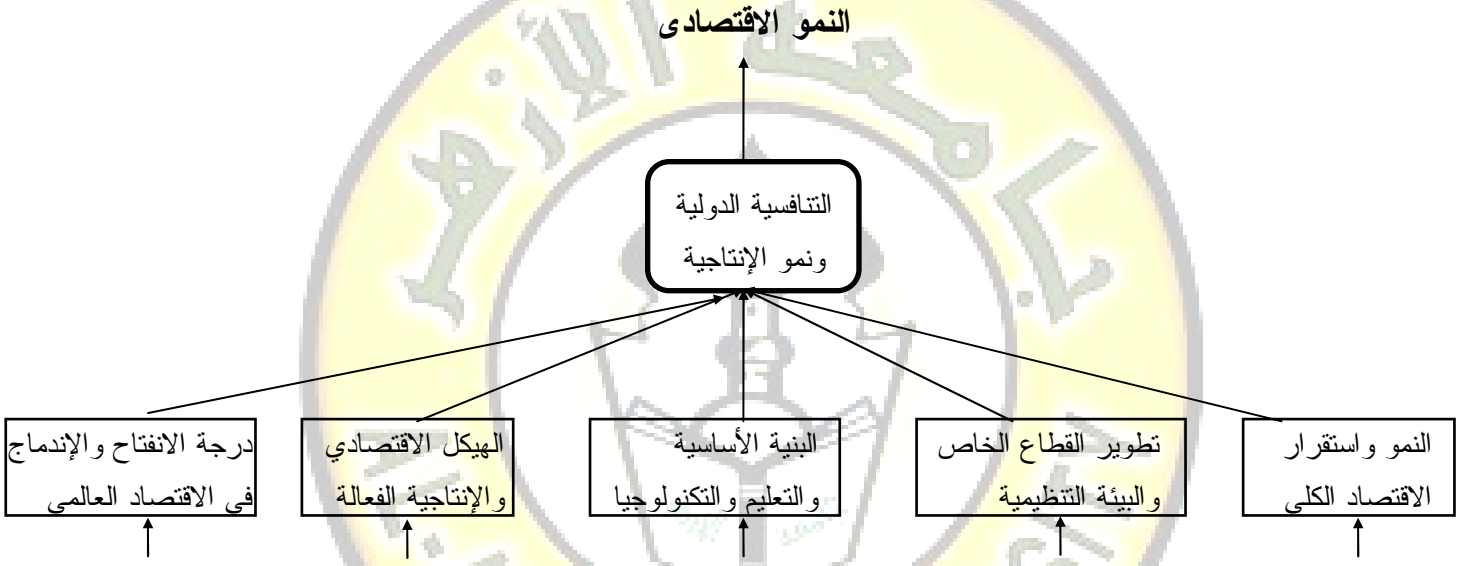

شكل (١) : النمو الاقتصادى والتنافسية الدولية

The International Competitiveness of Egypt in Perspective, Op. Cit, p. 10.

المبحث الثانى
السياسات الاقتصادية المبتكرة

اتجهت حكومات بعض دول شرق آسيا – كوريا – إلى تطبيق سياسات اقتصادية مبتكرة وتعتمد على مجموعة من البرامج التنموية المخططة "خطط خمسية" تتواصل إلى سبع مراحل متتالية(٧):

الخطة الخمسية الأولى (٦٢-١٩٦٦):

اتجهت إلى تخفيض قيمة العملة لكى تعكس معدل صرف القيمة السوقية للعملة، مما أدى إلى الزيادة الحادة فى معدلات الفائدة فى المؤسسات البنكية ومن ثم حفز تدفق رأس المال الأجنبى لمواجهة عجز المدخرات المحلية.

وصياغة تلك السياسات والتى تبلورت من خلالها نظرية اقتصادية مستحدثة، تعتبر مسلكاً جديداً على السلطات الحكومية آنذاك، حيث حددت ووضعت منهجاً جديداً للتنمية الاقتصادية، وقد أتت هذه السياسات فى مجملها بنتائج ناجحة تستحق الإيضاح بشكل أكثر تفصيلاً:

أولاً: إصلاح نظم الصرف فى مايو ١٩٦٤، لا يشتمل هذا فقط على إعادة تقييم القيمة المتوسطة للعملة، ولكن أيضا وضع نظم موحدة لتقلبات معدلات الصرف، ومع ذلك فلم يقصد بهذا صياغة سياسة حرة للواردات حيث نجد أن الحكومة قد دعمت نظم حصص الواردات ووضعت نظم

خاصة للتعريفة. وفرضت تعريفة مرتفعة على السلع الاستهلاكية أى أنها وضعت سياسات تدعم الصادرات وتحد من الواردات فى آن واحد.

ثانياً: ارتفعت معدلات الفائدة على حسابات الودائع الادخارية بشدة فى سبتمبر عام ١٩٦٥ من ١٥% إلى ٣٠%، وارتفعت معدلات الإقراض تبعاً لزيادة المدخرات، وقد نتج عن ارتفاع كفاءة استخدام القروض وزيادة معدلات الفائدة زيادة كبيرة فى الودائع من المدخرات، ونقل أموال ضخمة من نظم التمويل غير المنظم إلى التمويل المنظم.

لم يكن الهدف من زيادة معدلات الفائدة زيادة المدخرات للتمويل فقط، ولكن أيضاً لتحسين كفاءة استخدام الأرصدة الدائنة للبنوك، لذا فقد ساهمت سياسة معدل الفائدة المرتفعة فى رفع كفاءة استخدام قروض البنوك واستقرار الأسعار.

إلا أن **الجانب السلبى يتمثل فى:** التدفق الهائل لراس المال الأجنبى، فقد زاد معدل الإقراض بشدة فى البنوك المحلية، تنافست المنشآت المحلية فى اقتراض رأس المال الأجنبى وبمعدلات متدنية للغاية.

لذا فإن صياغة سياسة لمعدل الفائدة ساهم فى زيادة معدل ودائع المدخرات واستقرار الأسعار، وكذلك زيادة تدفق رأس المال الأجنبى، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى زيادة مستوى الاستثمار الممكن أو المحتمل. وبهذه الإجراءات فقد تخلت الحكومة عن سياسات مارستها خلال فترة الخمسينات.

وتدريجياً تساوت تلك المعدلات مع نظيرتها السائدة بالسوق، أى أن الحكومة قد طورت من عمل آليات الثمن فى سوق التمويل وسوق الصرف الأجنبى ووضعت الأساس لتصدير يؤدى إلى نمو اقتصادى.

ثالثاً: استدعى تدعيم تدفق رأس المال الأجنبى، توجهات حكومية للبنوك المحلية المملوكة للحكومة لضمان ما اقترضته المنشآت المحلية، وكذلك ضمان تحويل الأصل والفوائد للاستثمار الأجنبى المباشر.

كذلك فقد تم استبعاد التقدير الفعلى لراس المال الأجنبى المتدفق عند تقدير الموازنة العامة للخطة الخمسية الأولى.

وقد ثبت نجاح سياسة تشجيع المنشآت على اقتراض رأس المال الأجنبى، حيث تم تشغيل العمالة، وتصنيع وبيع منتجات كثيفة العمل وتحقيق عوائد مرتفعة للغاية.

كذلك فإن انخفاض معدلات الأجور الذى يرجع إلى العرض غير المحدود من العمالة، جعل تأسيس وإنشاء الصناعات كثيفة العمل خلال تلك الفترة ذو قيمة تنافسية فى السوق العالمى.

وفيما يتعلق بالتكنولوجى التى استخدمها المنظمون فقد كانت فى معظمها بسيطة ومعروفة جيداً. بالإضافة إلى تمام التأكد من الطلب على المنتجات فى السوق العالمى. حيث غالباً ما يتم تداول الصادرات فى أسواق منافسة كاملة، ويظل العنصر الحاكم للمُصدر هو تكلفة الإنتاج.

وتعتمد الفلسفة الأساسية للخطة الخمسية الأولى على ما وضعته الحكومة من قواعد أساسية تمثل إستراتيجية لسياسة صناعية تنافسية يمكن تلخصيها فيما يلى:

١- ضرورة أن تتم التنمية الاقتصادية من خلال قاعدة صناعية، تؤسس فى مراحلها الأولى على الصناعات الخفيفة لزيادة معدلات الدخل والتشغيل، ويتم تأسيس الصناعات الثقيلة والكيماويات باعتبارها ركيزة أساسية للهيكل الصناعى القوى.

٢- تتم التنمية الاقتصادية تحت سيطرة الحكومة وفى إطار من الضوابط، وعلى الحكومة أن تحدد اتجاه السياسات وفقاً لتخطيط التنمية الاقتصادية وتتحقق أهدافها جزئياً من خلال آليات السوق ومن خلال الاستثمار والتمويل الحكومى.

وقد تستخدم الحكومة وسائل أخرى فضلاً عن آليات السوق لتدعيم الصناعات الأولية.

٣- على الرغم من امتلاك وإدارة القطاع الخاص للمنشآت الصناعية، إلا أن الحكومة يمكنها أن تستكمل وتستبدل القرارات الخاصة التى تتعلق بالاستثمارات الرئيسية.

٤- لكى يتم تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية، ينبغى أن يؤدى تدفق رأس المال الأجنبى إلى زيادة معدلات التشغيل، وسداد الديون الخارجية، كما يأتى زيادة الصادرات على قمة الأولويات من بين مقومات السياسة الاقتصادية.

٥- يحتل النمو كأحد معايير التنمية الاقتصادية موضع الصدارة، يليه إصلاح التفاوت فى توزيع الدخل وعدم توازن التنمية الصناعية عبر المناطق الجغرافية، وذلك لما يستحقه معيار النمو من الاهتمام من بين تلك المشكلات، ومن الطبيعى والمقبول أن يصاحب معدلات النمو المرتفعة بعض التضخم.

هذه المبادئ الخمس المذكورة آنفاً تعد الإستراتيجية الأساسية التى تبنتها الحكومة خلال فترة الستينات والسبعينات. وقد لا تبدو تلك الإستراتيجيات جديدة فى الوقت الراهن، إلا أن ما اشتملت عليه من ركائز تبدو مستحدثة على الفكر الاقتصادى حينئذ، ذلك أن التوجه إلى التصنيع كان هو الهدف النهائى للسياسات الاقتصادية للحكومات خلال هذين العقدين: سلطة الحكومة والديموقراطية كانا وجهين لعملة واحدة، ويدور الجدل ويرتكز حول البحث عن وسائل وطرق النفاذ إلى الخارج، وإيجاد أساليب مستحدثة يرتكز عليها التصنيع من خلال وضع تخطيط حكومى يؤكد على النمو كهدف أساسى.

استراتيجيات التنمية المتواصلة:

الخطة الخمسية الثانية (٦٧- ١٩٧١)

وفيما يتعلق بما تم إنجازه خلال هذه الخطة فهو يرتكز على ما تمخضت عنه الخطة الأولى من إنجازات من أهمها:

ما تحقق لمنشآت الصناعات الثقيلة والتى اعتمدت على رأس مال أجنبى فى الستينات من أرباح هائلة من منتجات الصناعات النمطية ذات التكنولوجى البسيط، الأمر الذى أدى بالتالى إلى زيادة تدفق رأس المال

الأجنبى وبشكل سريع أثناء الخطة الثانية لذا فقد ساهم رأس المال الأجنبى بدور حيوى فى تأسيس عمليات التصنيع، وذلك لدرجة أن تنافس المنشآت الصناعية للحصول عليه أدى إلى حدوث فائض منه فى مناطق صناعية معينة وخسارة لبعض المنشآت.

ولعل أهم الخصائص المميزة لتلك الفترة هو نمو الصادرات وبمعدل سنوى متوسط مقوماً بالدولار يصل إلى حوالى ٣٥.٢% وهو الأمر الذى فاق كل التوقعات.

وفى عام ١٩٧١ آخر عام للخطة، كان حجم الصادرات الفعلى أكثر من ضعف المقادير المخططة. على كل فإن زيادة الصادرات كان مصحوباً بزيادة مقادير ضخمة فى الواردات نتج عنه تزايد العجز التجارى، وهو أمر يصعب تجنبه. لذا فإن معظم المنشآت الصناعية سواء العاملة فى مجال التصدير أو تصنيع بدائل الواردات كانت مشغولة فى عمليات تجميع الواردات من المنتجات النصف مصنعة حيث فاقت الواردات من السلع الوسيطة كثيراً السلع الاستهلاكية المصنعة.

وقد وجد أن التدخل الحكومى المباشر فى الاقتصاد القومى كان نادراً مع بداية الخطة الثانية. إلا أنه ومع بداية النهوض بالصناعات الثقيلة والكيماوية اتسع مجال التدخل الحكومى، وتم تأسيس عدد ضخم من البنوك الخاصة آنذاك كما ألزمت الحكومة البنوك التجارية إقراض المستثمرين فى الصناعات الثقيلة والكيماوية وبمقادير ضخمة.

الخطة الخمسية الثانية سارت على نفس نهج الإستراتيجية الأساسية للتنمية الموضوعة أثناء الخطة الخمسية الأولى، حيث لم يتغير المناخ المحلى

والدولى بشكل جوهرى. وفيما يلى ملخص لأهم الإنجازات التى نتجت عن تطبيق تلك الإستراتيجية:

التصنيع:

كانت عملية التصنيع خلال تلك الفترة أسرع خطى من سابقتها، ويمكن قياس ذلك من مساهمته فى الناتج القومى الإجمالى، حيث انخفضت نسبة الصناعات الأولية من ٣٤.٨% إلى ٢٧.٢% بينما تزايدت النسبة من التعدين والتصنيع من ٢٠.٥% إلى ٢٢.٥%.

العمالة:

تزايد العمالة فى قطاع الصناعة إلى حوالى ٦٠% أثناء تلك الفترة. شهدت هذه الفترة أيضاً التحول من الصناعات الخفيفة إلى الثقيلة والتى تشمل: صناعة البتروكيماويات، المعدنية والصلب، بينما تم استخدام الاستثمار الممكن والذى أمكن تقديره فى الصناعات الأساسية مثل الأسمنت والصلب والمخصبات.

الضوابط التشريعية:

أثناء تلك الخطة بُذل الكثير من الجهد لوضع ضوابط محددة لتكون عوامل مساعدة فى تحقيق تطوير كل من صناعة الآلات وصناعة السفن، الصناعات الكهربية والإلكترونية والصلب والبتروكيماويات وكذلك تطوير العديد من المناطق الحرة. تلك الجهود التشريعية قد أيدت دور الحكومة الذى تصاعد وحدد بوضوح سياسة التصنيع التى تهدف إلى تطوير الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية ومرونات الدخل المرتفعة.

الربحية:

الربحية كمعيار لنجاح العديد من الشركات أعطى للحكومة الثقة فى قدرتها على مواصلة سياسة الاستثمار والتصنيع المخطط.

إنشاء الصناعات الثقيلة والكيمائية:

الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٢- ١٩٧٦)

فإن أهم ما تميزت به هو: ارتفاع معدلات نمو كل من الناتج القومى الإجمالى والصادرات، والذى يرجع فى معظمة إلى سياسة تأسيس الصناعات الثقيلة والكيمائية وتطوير هيكل الصادرات فى خضم التغيرات السريعة للمناخ الاقتصادى على الصعيدين المحلى والعالمى. وفى ظل تلك المتغيرات السريعة فقد بات واضحاً أن كفاءة الاستثمار أخذت طريقها إلى الهبوط وعدم توازن الهيكل الاقتصادى قد بدأ فى التزايد.

ومن الجدير بالذكر أن الأهداف الثلاث الرئيسية المحددة من خلال الخطة الثانية وهى تطوير صناعات الزراعة والصيد، وزيادة الصادرات والنهوض بالصناعات الثقيلة والكيماوية، وقد أدى إنجاز الهدف الأول وبشكل سريع إلى إفساح المجال أمام تحقيق الهدفين التاليين:

تمويل وإقامة الصناعات الثقيلة:

تأتى الصناعات الثقيلة والكيماوية على قمة الأولويات وتهدف إلى تطوير الصناعات الست التالية: الصلب، البتروكيماويات، صناعة السفن، الآلات، المعدنية، الكهربائية، وبعض أهداف أخرى طويلة الأجل.

وكان دور الحكومة فى تدعيم النمو الاقتصادى قوياً خلال الخطة الثانية، فقد تبنت رفع شعار "النمو أولاً" أو "التصدير أولاً" والتى صبغت كافة القرارات الإستراتيجيات الحكومية. وحتى يمكن تمويل الاستثمار فى الصناعات الثقيلة والكيماوية وضعت الأموال المتاحة فى كافة المؤسسات البنكية وتشمل البنوك التجارية. تحت سيطرة ورقابة الحكومة.

وكان للاستثمار المحلى دور هام فى الإسراع بالصناعات الأساسية – الصناعات الثقيلة والكيماوية والصناعات التصديرية–، ومن ثم فقد آلت الأموال فى كافة المؤسسات البنكية رهن تحقيق هذا الغرض.

وبمعنى آخر فإن نمط تحرك المدخرات كان يتم وفقاً لضوابط حكومية حيث نجد أن النفوذ الحكومى كان المحرك الرئيسى للاقتصاد القومى فى فترة تطوير الصناعات الثقيلة والكيمائية، والذى تخطى مداه أبعاد كثيرة منها أن أسعار بعض الأغذية قد وضعت تحت سيطرة الحكومة.

كذلك كانت الأجور تحت السيطرة الكاملة، وأصبح دور النقابات فى تحديد الأجور هشاً، وتحركات العمالة غير قانونية، حيث وضعت الحكومة القواعد المحددة لمعدلات الأجور والتى تعى مدى تأثيرها على مستوى الأسعار والصادرات، كما لم يُسمح للمنشآت بوضع أنصبة للمساهمين فالحكومة هى التى تقوم بوضع القواعد المحددة لتلك المعدلات وتأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على معدلات سعر الفائدة وتطوير سوق رأس المال.

إنجازات برنامج الصناعات الثقيلة والكيميائية:

الخطة الخمسية الرابعة (٧٧– ١٩٨١):

النمو الاقتصادى والحد من تدفق رأس المال الأجنبى:

كان هدف النمو الاقتصادى أثناء الخطة الرابعة هدفاً طموحاً بلغ ٩.٢% كمعدل نمو سنوى متوسط، وتهدف الخطة إلى:

الحد من تدفق راس المال الأجنبى، زيادة المدخرات المحلية، تحقيق حسابات جارية متوازنة، زيادة نسبة مساهمة الصناعات الثقيلة والكيمائية لتصل إلى ٥٠%.

أثناء السنوات الأولى للخطة، تم توجيه قدر هائل من الاستثمارات لقطاع الصادرات والصناعات الثقيلة والكيمائية لدرجة أن ما تم استثماره أثناء الثلاث سنوات الأولى فاق بكثير ما خطط له للفترة بالكامل. وعلى العكس فإن الاستثمارات فى الصناعات الخفيفة انخفضت إلى حد كبير، ومن الواضح أن كل الجهود تم تسخيرها للنهوض بالصناعات الثقيلة.

حدوث طفرة فى الصادرات:

ومع وجود عجز بالحساب الجارى عام ١٩٧٧، إلا أن حدوث طفرة فى الصادرات أدى إلى ظهور الفائض كما أن ازدهار بناء الأعمال فى الشرق الأوسط، أدى إلى سرعة سداد الديون الخارجية.

وقد يصعب وضع أداء الصادرات والواردات فى مقارنة بين المخطط له والأداء الفعلى لما تم إنجازه.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن أهداف التصدير كانت على قمة أولويات السياسية الاقتصادية فى السبعينات، ومع ذلك فإن ما تم إنجازه من أهداف يعكس مدى دقة التخطيط حيث تكاد تناظر مؤشرات الصادرات السنوية مؤشرات الخطة. حيث اعتقد المخططين أن نجاح الخطة الاقتصادية يعتمد

على ما يتم إنجازه من أهداف التصدير ومن ثم فقد تم تدعيم الصادرات بكل الوسائل الممكنة، من ناحية أخرى، حظيت الواردات باهتمام أقل.

استقرار الأسعار وإعادة الهيكلة الاقتصادية:

الخطة الخمسية الخامسة (٨٢-١٩٨٦) وتهدف إلى تحقيق الآتى:

العدالة الاجتماعية:

مع بداية الثمانينات انتهجت الحكومة نهجاً جديداً حيث نصبت العدالة الاجتماعية كشعار أثناء تلك الخطة لذا فقد اتجهت الحكومة إلى إحداث عدة تغيرات ضرورية صاحبها جوانب سلبية ضئيلة، وفى نهاية السنة الأخيرة للخطة فاق معدل الادخار معدل الاستثمار.

تناقص العجز في ميزان المدفوعات:

شهدت تلك الفترة أيضاً تناقص الفجوة بين الصادرات والواردات وتحقق فائض ضخم بالحساب الجارى، وبالرغم من أن الفائض يرجع إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية أثناء تلك الفترة، إلا أن ارتفاع قيمة الين اليابانى فى سبتمبر ١٩٨٥ أعطى للصادرات الكورية ميزة تنافسية تفوق نظيرتها اليابانية فى السوق العالمى.

وقد انخفض العجز فى ميزان المدفوعات تدريجياً وما لبث أن أختفى تماماً وتحقق فائض يرجع جزئياً إلى ارتفاع قيمة الين اليابانى تجاه الدولار الأمريكى، لذا فقد استطاعت الحكومة تحقيق فوائض ضخمة بالحساب الجارى مع بداية عام ١٩٨٦ وقبل الأوان.

استقرار مستوى الأسعار:

وتجدر الإشارة إلى التطورات الهامة التى حدثت وأدت إلى استقرار مستوى الأسعار مع بداية الفترة الحالية نتج عنها تناقص مؤشر أسعار الجملة تدريجياً من ٣٩% عام ١٩٨٠م إلى ٢٠.٤% عام ١٩٨١م، ثم إلى ٤.٦%، ٠.٢%، ٠.٧%، ٠.٩% و -١.٥% خلال السنوات من ١٩٨٢م وحتى ١٩٨٦م على التوالى.

وقد صاحب الاتجاه العالمى لاستقرار الأسعار جهود حكومية ضخمة مكثفة لوضع سياسات نقدية ومالية محكمة ساهمت فى تحقيق هذا الاستقرار.

وتشمل تلك الجهود تجميد سعر شراء الأرز، والمنتجات الزراعية الأخرى، وتجميد أجور موظفى الحكومة، مما نتج عنه انخفاض الميل للاستهلاك الأمر الذى ساهم بشكل هام فى استقرار الأسعار[١].

من ناحية أخرى، فإن انكماش الإنفاق الحكومى أدى إلى بعض السلبيات التى نتجت عن عجز فى الإنفاق على رأس المال الاجتماعى والخدمات العامة وتشمل حماية البيئة والتعليم وغيره.

---

١) **كذلك فإن تجربة النمو الاقتصادى لسنغافورة تشير إلى اعتماد جهود التصنيع خلال فترة الستينيات على اختيار مجموعة من الصناعات التحويلية كثيفة العمل، للاستفادة من عنصر العمل الرخيص، وقد ظلت مستويات الأجور فى الستينيات والسبعينيات منخفضة بالمقارنة مع المستويات السائدة فى الدول الصناعية انخفاضاً كبيراً، وكان للسياسة المالية والنقدية المحافظة التى اتبعتها سنغافورا فى تلك الآونة دوراً هاماً فى ضبط معدلات التضخم وابقائها عند مستويات منخفضة تقل كثيراً عن المستويات الدولية. لمزيد من التفاصيل ينظر:**
معهد التخطيط القومى، خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٧٣)، ص ١٤٢.

ومن الملاحظ أن الهيكل التنموى للخطة ينطوى على تراجع التدخل الحكومى من حيث الرقابة المباشرة والرقابة الصارمة على التخطيط الصناعى.

ويظل وجود الضوابط والقيود الحكومية كسياسة عامة لعملية التصنيع المخطط والتوجه الخارجى للتصدير.

تطبيق سياسة التخصيصية:

بُدأ فى تفضيل إطلاق الحريات للقطاع الخاص، ولعل أهم ما تم لتدعيم مبادرة القطاع الخاص كان خصخصة البنوك التجارية، فقد باعت الحكومة نصيبها فى أرصدة البنوك عام ١٩٨١ و ١٩٨٣، وتم إلغاء العديد من التشريعات والضوابط الرقابية على البنوك وإدارتها.

كما تم إلغاء السيطرة الشاملة على إدارة أعمال البنوك، وتمت السيطرة والرقابة على البنوك من قبل البنك المركزى وفقاً لنظم الرقابة العامة.

كذلك سمح للسلطة التنفيذية بالبنوك أن تمارس سلطاتها دون الرجوع إلى السلطات الأعلى، وأكثر من هذا فإن اتفاقيات البنوك قد تم إلغاءها ، خاصة وأن ما أُخذ عليها هو التواطىء على وضع معدلات الفائدة على القروض والودائع ومعدلات المعاملات الأخرى، وذلك لتدعيم المنافسة الحرة بين البنوك.

ومن المفترض أن ما تم اتخاذه من إجراءات هو بداية الإدارة الذاتية للبنوك التجارية بشكل نهائى وفتح السوق المحلى لمصادر التمويل المختلفة، ومع ذلك فقد استمرت رقابة الحكومة على أعمال البنوك التجارية وبصفة

خاصة على القروض الشخصية وأعمال المنشآت الخاسرة. ومن ثم فإن ما حققته الحكومات هو التخصيصية وليس التحررية.

ولعل أكثر التغيرات أهمية أثناء تلك الفترة كان على الصعيد العالمى، وما أدت إليه العولمة من ضغوط لتحرير السياسات التجارية الأمر الذى دعى حكومات تلك الدول إلى إعادة هيكلة الاقتصادات المحلية.

الخطة الخمسية السادسة (٨٧- ١٩٩١):

تهدف هذه الخطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

١- الحفاظ على سلامة ودقة السياسة المالية وفاعلية الإدارة النقدية وتحقيق استقرار الأجور وأسعار الصرف بحيث تستقر معدلات التضخم لأسعار الجملة والمستهلكين عند ٣% و ٥% على الترتيب.

٢- تجنب تحقيق زيادة حجم الصادرات بغرض تحقيق زيادة المكاسب من تفاوت معدلات الصرف، تحرر الواردات ينبغى أن يصاحبه فى ذات الوقت الحفاظ على فائض سنوى بالحساب الجارى.

٣- تحسين الهيكل الصناعى عن طريق تطوير مصادر الادخار وتحسين المهارات، والاهتمام بالصناعات كثيفة العمل مثل صناعة الآلات والمعدات الكهربائية والسيارات. تدعيم إحلال الواردات للأجزاء والمكونات الضرورية للصناعات الثقيلة والكيمائية. تشجيع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة التوسع فى بحوث تطوير الاستثمار، تحقيق التوازن بين الطلب وعرض مصادر الطاقة.

٤- زيادة الاستثمارات فى الأقاليم الأقل نمواً ونقل الوظائف الحكومية إلى تلك المناطق، والاهتمام بتقديم الخدمات التعليمية والصحية، الخدمات المصرفية ، المعلومات والتكنولوجى الحدث.

وبذا يمكن الحد من التفاوت الإقليمى فى مستويات الدخل والنمو بين المناطق الريفية والحضرية، وقد تم إنشاء أكثر من مائة وخمسون منطقة صناعية زراعية بغرض تحسين مستوى المعيشة فى القرى الريفية ومناطق الصيد.

٥- وضع أسس لتحقيق الرفاهية الاجتماعية: تحسين إدارة العلاقات العمالية، والاهتمام بمعايير الرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية التعليم، وتطوير اقتصادات السوق - وإعادة تقييم دور الحكومة فى ظل إعادة الهيكلة.

أما عن الخطة الخمسية السابعة (٩٢-١٩٩٦): وقد تم صياغة أهدافها فى إطار ثلاثة استراتيجيات تتجه إلى:

تقوية وتدعيم التنافسية الصناعية، وتحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومتوازنة، ملاحقة العولمة والتحررية من منطلق التكتل على المستوى الإقليمى.

وقد تم اختيار عشرة أهداف رئيسية لتحقيق تلك الإستراتيجيات.

أولاً: تدعيم التنافسية الصناعية من خلال:

١- إعادة تنظيم وتطوير العملية التعليمية (تنمية بشرية) لإعداد كوادر فنية متخصصة تواجه احتياجات المجتمع الصناعى.

٢- تدعيم التنمية التكنولوجية وعناصر الابتكار، وإسراع الخطى نحو عصر المعلومات.

٣- التوسع فى رأس المال الاجتماعى وتدعيم كفاءة نظم النقل.

٤- رفع كفاءة أداء إدارة الأعمال وتطوير الهيكل الصناعى عن طريق وضع نظم للإدارة المتخصصة، وكذلك تنشيط المنافسة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: لتحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومتوازنة:

٥- إعادة هيكلة التنمية الإقليمية للمناطق المختلفة للحاق بالسوق الزراعى المفتوح وبما يؤدى إلى رفع مستوى الدخول. وأيضاً تحقيق قدراً من التنمية المتوازنة بين الأقاليم.

٦- التخفيف من مشكلة الإسكان، وتطوير النظم للحد من المضاربة العقارية والاهتمام بحماية البيئة.

٧- تطوير نظم الضمان الاجتماعى بحيث تشمل الفلاحين والصيادين وكذلك الاهتمام بالتطور الثقافى والفنى.

ثالثاً: ملاحقة العولمة والتحرر الاقتصادى:

٨- تحرر نظم التمويل، ويشمل تنظيم معدلات الفائدة، معدلات الصرف، الاستثمار الأجنبى فى سوق رأس المال، وأيضاً الحد من التدخل الحكومى فى الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص.

٩- التوسع فى تقديم الخدمات للسوق الزراعى المفتوح، وتدعيم التنافسية بين القطاعات، إعادة تنظيم القطاعات التى لم تلتزم بعد بقواعد التجارة الدولية حتى يمكنها ملاحقة حركة التحررية الدولية، وتدعيم الاستثمار الدولى للمنشآت المحلية.

١٠- وضع أسس للبناء القومى من خلال قوى التكتل الاقتصادى على المستوى الإقليمى.

وخلاصة الأمر أن مسار التنمية كان مساراً مخططاً من البداية وأن هذا الصرح التنموى الهائل تم تحقيقه وفق إستراتيجية محكمة وسياسات

متطورة تخضع لنظام اقتصادى مخطط (خطط خمسية) يتم إعدادها وتعديلها وفقاً لأولويات تحددها الحكومة وفى إطار من التقييم الشامل والمتابعة المستمرة لمستوى الأداء وفق معايير الكفاءة الاقتصادية.

أن محور ارتكاز عملية التنمية منذ البداية هو الاعتماد على التصنيع، الأمر الذى يستدعى أن نعرض فى جزء تالى أهم سياسات التصنيع التى انتهجتها دول شرق آسيا.

المبحث الثالث

فاعلية سياسات التصنيع: (AIP) و (CIP)

تؤثر السياسة الاقتصادية الكلية وبشكل جوهرى على التصنيع، يرجع الفكر النيوكلاسيكى نجاح دول شرق آسيا، الدول حديثة التصنيع Newly Industrializing Countries (NIEs) بقدرة الحكومات على السيطرة على المناخ الاقتصادى بوضع سياسات كلية وإصلاح" لأوضاع فشل الأسواق، وهو ما يطلق عليه تدخل الحكومة فى رأس المال الاجتماعى، وأنشطة البحث والتطوير (R & D) وحماية البيئة.

وقد أشادت كثير من الأبحاث الاقتصادية بالسياسات الصناعية المختارة بالاقتصاد الكورى ودورها العظيم فى تدعيم عملية التصنيع ومن الدراسات التى أبرزت هذا الأداء المتفوق.

(Jones And Sakong, 1980 Pack And West Ph al, 1986, Amsdend, 1989, Wade 1990, World Bank 1992)[8].

ذلك أن الحكومات وضعت من الأولويات والضوابط عند تخصيص رأس المال للصناعات التى تم اختيارها، وفى حالة اعتماد المنشآت الصناعية على القروض فقد خضعت لنظام رقابى صارم من قبل الحكومة.

وتشير مؤشرات الكفاءة والرفاهية إلى أن النمو الاقتصادى كان دافعاً قوياً لتزايد معدلات نمو الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) والتى كانت مسئولة عن نسبة كبيرة من الزيادة فى حجم الناتج. ويقرر كل من Syrquin و Chenery (١٩٨٩) على أن تراكم معدل النمو الاقتصادى خلال فترة

التحول الصناعى والذى انعكس على ارتفاع متوسط دخل الفرد من ٢٥٠ دولار إلى ٥٠٠٠ دولار بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكى عام ١٩٨٠. يرجع إلى ثلاثة عوامل هامة:

ارتفاع معدل الاستثمار، وتراجع معدل النمو السكانى، وتزايد نمو الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP)[٩]. ولعل أهم سياسات التصنيع التى كان لها دوراً هاماً فى خلق المزايا التنافسية تتضح لنا فيما يلى:

سياسة الكفاية الذاتية (AIP)[١٠]

اتفق Mohom (١٩٩٢) مع كل من Syrquin و Chenery (١٩٨٩) على أن عناصر نمو الهيكل الصناعى فى الدول الآسيوية خلال المراحل الأولى للتنمية ترتكز وبشكل جوهرى على ثلاثة سياسات تتعلق بكل من[١١]:

(١) الهيكل العام للاقتصاد الكلى ومن داخله تعمل سياسة (AIP).

(٢) وضع حد أدنى لحماية الصناعات الوليدة.

(٣) تأسيس الصناعات الثقيلة والكيمائية (HCI).

وقد واجهت السياسات الكلية صراعاً بين التقليدين والمؤيدين للسياسات الهيكلية، ومع بداية التسعينات تراجعت مشكلة الصراع القائم بين السياسة الاقتصادية الكلية الحذرة، والسياسات الهيكلية وذلك حيث تضاءلت أهمية سياسات (AIP). وعلى أية حال فهناك اتفاق أساسى يؤكد على ضرورة وجود ضوابط مالية واحتياج التجارة الخارجية لأكثر من سعر للصرف (لتسهيل عملية التصدير) وميزان تجارى فى حالة من التوازن (للحد من

التضخم) وبهذه الطريقة يمكن للسياسة التقليدية أن تحد من مخاطر التضخم والكساد الاقتصادى وغيره.

ومن داخل هذا الإطار ناقش المؤيدين له الحد الأدنى للتدخل والذى يعوق من فاعلية السياسة الصناعية التنافسية (CIP)[١٢]. وهو ذلك الحد الذى يعوق من تحقيق أهداف قطاعات معينة ويترك لأسواق التمويل أسلوب تحديد نمط الاستثمار، وقد أعطى Mihin(١٩٨٨) الإطار العام لتلك السياسة الصناعية التنافسية وحدد لها أربعة مستويات للتدخل هى[١٣]:

المستوى العام، والقطاعى، وصناعة ما، ومنشأة بعينها. وبطبيعة الحال يؤثر الإطار العام للسياسة الصناعية على الاقتصاد الكلى ويتأتى عن خلق وإيجاد البيئة الملائمة والتى تساهم فى تدعيم الاستثمار وأنشطة (R&D) ومزيد من تخصيص الموارد.

وفيما يتعلق بالمستوى الثانى: فهى سياسات صناعية قطاعية على سبيل المثال أهداف قطاع الصناعة سواء لتدعيم الصادرات أو لإحلال الواردات، ويرى Rodrik (١٩٩٥) أن هذا المستوى من التدخل غير مقبول بالنسبة لتحفيز الاستثمار، وتحقيق سلامة التحول الصناعى السريع.

والخلاف الجوهرى بالنسبة لهذه السياسة يتعلق بالمستويين الثالث والرابع حيث يتعلق المستوى الثالث بسياسة صناعة معينة – أهداف الصناعات كل على حده– مثل صناعة الصلب أو تجميع السيارات. ويتعلق المستوى الرابع بسياسة منشأة صناعية ما ترتبط بأهداف قطاع صناعى معين.

وعلى كل فإن صانعو تلك السياسات يفضلون هذا الإطار من التدخل لأنه طبق خلال كل مراحل التحول الصناعى.

ولعل **أهم الآثار السلبية** التى يمكن أن تتأتى عن هذه السياسة هو بطىء وضعف الأداء الإنتاجى بالنسبة للصناعات الثقيلة والكيمائية، فضلاً عن إهمال القطاعات ذات المزايا النسبية مثل الزراعة والصناعات الخفيفة، إلا أن استمرارية تلك السياسات قد تؤدى إلى تفاقم بعض المشكلات ويزداد تدمير قدرة قطاع التجارة على المنافسة والأداء الاقتصادى الكلى، وتتمثل أهم التأثيرات الكلية فى:

تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته الحقيقة، العجز الدائم والمزمن فى ميزان المدفوعات، تزايد حدة التفاوت فى توزيع الدخل وتدهور معدل النمو الاقتصادى.

سياسة التنافسية الصناعية (CIP):

تساهم هذه السياسة فى إيجاد علاقة إيجابية بين التغير الهيكلى والسياسة الكلية، تتمثل فى سوق مرنه تلغى المنافسة فى شكلها المؤقت ويطلق عليها أحياناً السياسة المزدوجة، Ohno و Imaoke(١٩٨٧) حيث أنها من ناحية تدعم المنافسة بين القطاعات القائمة، الأمر الذى يصاحب تشجيع القطاعات ذات المزايا النسبية ومن ناحية أخرى تحدد هذه لسياسة الإطار العام الذى يدفع ويدعم المعلومات التسويقية وكذا التكنولوجيا المحلية، وتقديم المساعدات المالية بتخفيض الضرائب وتكثيف التجارة وتقوية دعائم الصناعات الوليدة، إلا أن تلك السياسة تحتاج إلى مقومات تتمثل فى الآتى:

مساندة وتدعيم من المنشآت الصناعية المتميزة لتحقيق التطور الاقتصادى والتكنولوجى بشكل سريع، وهذا يستلزم قدرة تلك المنشآت على المنافسة الدولية دون مساعدة، كما يتطلب قدرة المنشآت الأخرى على تعويض تزايد تكلفة المدخلات الناتجة من القطاعات التى تتمتع بالحماية.

كما تحتاج تلك السياسة إلى قدرة الصناعات الوليدة على تطويع التكنولوجيا محلياً مما يدعم إنتاجية تلك المشروعات الحديثة.

وقد أوضح Kuzents(١٩٨٨) أن هناك نموذج لنمو دول شرق آسيا وأهم المراحل المميزة لهذا النموذج هى[١٤].

الأولى: مرحلة إحلال الواردات الأولية.

الثانية: التصدير المؤدى إلى تصنيع كثيف العمالة.

الثالثة: قوى لدفع الصناعات الثقيلة والكميائية.

الرابعة: التحرر الاقتصادى.

وتشير دراسة آخرى[١٥] إلى أن تلك المراحل تنبع من سياسة إحلال الواردات الأولية فى مرحلة (أولى) تؤدى إلى سياسة تكثيف العمالة فى مرحلة (ثانية) ومنها إلى سياسات تصنيع كثيف رأس المال ثم إلى التصنيع كثيف العمالة الماهرة فى مرحلة (ثالثة) وأخيراً إلى القطاعات الصناعية ذات الكثافة البحثية.

وكلا السياستين (AIP) و (CIP) تسعى إلى مزيد من التنوع الصناعى المخطط، ولكن سياسة (AIP) تتخطى مرحلة تكثيف العمالة فى الصناعات التصديرية، لذا فإن الاتجاه إلى صناعات) (HCI) (يتضمن الوصول إلى الهدف بشكل سريع سابق لأوانه فى حين أن تتابع التنوع الصناعى الذى

يتأتى من داخل صناعات (HCI) يتطلب الأختيار بين بديلين هما: الحافز وقوى الدفع.

الحافز السريع لصناعات (HCI) يدفع إلى تكامل قوى الدفع الخلفى والذى يتطلب تنمية وتطوير صناعات السلع الاستهلاكية ويتبعه السلع الوسطية ثم السلع الرأسمالية.

أما عن قوى الدفع القوية والتى تصل إلى الحد الأقصى لوفورات الحجم النابعة من داخل العديد من قطاعات (HCI) فإنها تتميز بطلب متكامل.

وقد أوضح كل من Murphy و al (١٩٨٩) أن مثل هذا التكامل الرأسي يؤدى إلى العديد من الفوائد الاقتصادية ومن أهمها:

أن تزامن العوائد الاقتصادية المصاحبة لقوى الدفع للعديد من القطاعات الصناعية من الأهمية بمكان حيث يزداد مستوى الرفاهية والدخل حتى فى حالة عدم ربحية أحد هذه القطاعات، ويحدث هذا فى حالة ارتفاع تكاليف الشحن، أو حيث توضع القيود التجارية بالأسواق العالمية. ولا شك أن عملية تنسيق الاستثمارات تعطى دفعة قوية لصناعات (HCI) الأمر الذى يقلل من تكاليف القروض والتعريفة الجمركية الناتج عن تدفق الكثير من الوفورات عبر القطاعات.

المبحث الرابع
آليات خلق المزايا التنافسية

١- إستراتيجية التدخل الانتقائى والأداء الديناميكى

فى دراسة للبنك الدولى تم استخدام نموذجين لدراسة الارتباط بين تصميم السياسة الاقتصادية ومدى التطور فى معدلات (TFP)[١٦]:

النموذج الأول: يستند إلى نظرية النمو النيوكلاسيكية.. حيث تم استخدام دالة إنتاج كوب. دوجلاس.. وتبدو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) باعتبارها البواقى غير المفسرة لمعدل النمو الاقتصادى باعتباره دالة فى السياسات الحكومية وغيرها من المتغيرات.

النموذج الثانى: يستخدم فى الأدب النظرى الراهن حول نظرية النمو الداخلى، ويفترض هذا النموذج أن السياسات الحكومية تؤثر على النمو من خلال آثارها على المعدل الحقيقى للعائد على رأس المال الذى يؤثر بدوره على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادى.

أوضحت هذه الدراسة أن هناك دليلاً على وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومى ونمو الإنتاجية والناتج المحلى الإجمالى حتى مستوى معين من هذا الإنفاق، ثم بعد ذلك تصبح العلاقة سلبية.

ويبدو أن دول شرق آسيا تقع ضمن المدى الذى تعد فيه العلاقة بين هذين المتغيرين إيجابية، ومن الأمور التى يكاد يتفق عليها أغلب الباحثين للتجربة أن حكومات شرق آسيا تدخلت فى اقتصاداتها إلى حد كبير، ولكن بشكل أكثر كفاءة من التدخل الحكومى فى أى تجربة تنموية أخرى.

كما أن الدعائم الأساسية للنجاح الآسيوى فى هذا المجال يمكن تكرارها فى أى مكان آخر برغم أن هذه الدول تبدو كاستثناء حيث كان الإنفاق الحكومى محفزاً على النمو الاقتصادى.

تبين دراسة البنك الدولى أن الأداء المتفوق لشرق آسيا يرجع إلى: فاعلية التدخل الحكومى واستخدام أساليب سمحت باحتواء وخفض الانحراف فى نطاق الأسعار فى التجارة والاقتصاد الكلى إلى أقل حد ممكن.

وفى هذه الدراسة تم قياس مدى التدخل الحكومى بنسبة استثمارات القطاع العام إلى الناتج المحلى، الاستهلاك الحكومى، والإنفاق الكلى ومجالاته المختلفة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالى الحكومى.

وقد تبين أن نسبة استثمارات القطاع العام فى شرق آسيا مماثلة تقريباً لهذه الاستثمارات فى الدول النامية الآخرى، ولكن الاستهلاك الحكومى كان أقل فى شرق آسيا عنه فى الدول النامية الأخرى.

والسؤال المطروح هو: لماذا كان الإنفاق العام فى شرق آسيا أكثر إنتاجية؟ وتبين الدراسة أن خمسة من بلدان شرق آسيا الستة التى تتوافر عنها بيانات كان لديها إنفاق عام معتدل ومعدل أداء مرتفع، بينما كانت النتيجة هى أن سبعة بلدان فقط من بين ٣١ بلداً نامياً كان لديها إنفاق عام مماثل لشرق آسيا حققت أداء جيد. وهو الأمر الذى يوضح أن مستوى الأداء لا يعتمد على معدل الإنفاق وحده، ولكن على أسلوب التنفيذ وجودة أداء راس المال البشرى ونوع الأدوات المختارة للتدخل (دعم الأسعار أو منح ائتمان أو معاملة ضريبية أفضل).

وتبين الدراسة المذكورة أن أربعة بلدان هى الصين وتايوان وماليزيا، وسنغافورة – كان نصيب القطاع العام فى الاستثمار فيها أعلى من المتوسط فى بقية إقليم شرق آسيا ومقارنة بنحو ٥٨ بلد نام آخر.

وينطبق نفس الأمر على التجارة وسياسات الأسعار، فالأداء الأفضل لهذه البلدان لا يعنى أن حكوماتها كنت أقل تدخلا من غيرها من الحكومات فى العالم النامى، ولكن تدخلها كان باستمرار عرضه للاختبار بواسطة المنافسة الأجنبية بحيث أن التدخلات التى فشلت فى اجتياز هذا الاختبار إما تم تغييرها أو تم التخلى عنها كلية.

وتؤكد الدراسة على **أهمية الاستقرار الاقتصادى الكلى**، كما يتضح من معدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والسوق الموازية. كما يتضح الاستقرار فى شرق آسيا من عجز الحساب الجارى الذى ظل على مدى ربع قرن ١٩٦٥– ١٩٩٠) أقل من ١% من الناتج المحلى الإجمالى.

٢– تغيرات هيكلية تصديرية – صناعية:

لم يقتصر نجاح شرق آسيا على فعالية ونجاح سياسات التدخل الحكومى بل يعزو أيضاً إلى ما تم تطبيقه من إصلاحات اقتصادية خلال عقد الثمانينات، فقد انخفضت أسعار الصرف والقيود الجمركية بنسبة النصف فى المتوسط فى شرق آسيا بين عامى ٧٩– ١٩٩٠. وهو ما يزيد بشكل ملحوظ عن المتوسط المحقق فى بلدان نامية أخرى، وقد ركزت غالبية الأبحاث على تفسير نمو الناتج فى شرق آسيا باعتباره نتيجة لنمو الصادرات، وهو ما أدى إلى تأكيد هذه النتيجة على أنها الحقيقة وراء هذا النمو المعجز فى شرق آسيا. إلا أن هناك بعض الدراسات التى تعارض هذه النتيجة، إذ يؤكد براد

فورد (١٩٩٠) أن التفسير السائد لديناميكية شرق آسيا باعتباره محصلة لتحرير التجارة وإصلاح نظم الصرف لا يقدم إطاراً كافياً للإمساك بكافة العوامل ذات الأهمية فى هذا الشأن، فالأدب الاقتصادى منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات ركز بشدة على أهمية التوجه الخارجى والاقتصاد المفتوح والمؤشرات المرتبطة بالإصلاحات التجارية على أنها مصدر النمو الديناميكى وهو ما يتفق مع نظرية النمو والتجارة النيوكلاسيكية. وعلى النقيض من ذلك فقد نظر للسياسات الداخلية التوجه المرتبطة بإحلال الواردات، والتدخل الحكومى على أنها سبب للانحرافات فى الأسعار وعدم الكفاءة ثم الركود. وما يعد منتقداً فى مثل هذه الثنائية إمكانية أن يكون التدخل الحكومى مصاحباً أو حتى محفزاً على التوجه للتصدير وبناء عليه فإن دراسة براد فورد ترى أن تجاهل هذا الاحتمال فى دراسة تجارب النمو الآسيوى قد أدى إلى نتائج غير صحيحة، إذ تتبع التفسيرات القائلة بأن النمو الشرق آسيوى فى مجال التجارة والتوجه للسوق من الأساس النظرى الذى يستند على أن تنافسية أسواق العمل ورأس المال والسلع كانت مسألة موضع تطبيق كامل فى شرق آسيا وتجادل هذه التفسيرات بأنه مع تحرير التجارة الذى أدى إلى تطابق الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمى بما يؤدى إلى كفاءة استخدام الموارد محلياً والشراء من الخارج بأثمان أقل وما يؤدى إليه من تحرير الكثير من الموارد وأتساع نطاق السوق لتحقيق عوائد أكبر من إنتاج السلع المحلية وكذلك إنتاج سلع قابلة للتصدير. ومن ثم فإن الإصلاحات التجارية وإصلاحات أسعار الصرف ستؤدى إلى خلق حوافز متكافئة لإنتاج سلع كان يتم استيرادها و/أو إنتاج

سلع للتصدير وهو ما يقود فى ظروف السوق التنافسية إلى خلق ديناميكية إيجابية فى مجال نمو التجارة والناتج. ويرى براد فورد بأن التفسير الآخر الممكن هو الذى يفترض عدم التوازن وظروف المنافسة غير الكاملة كانت سائدة فى أسواق العمل وراس المال والسلع ولم يكن دور السياسات الحكومية هو فقط العمل على مواجهة مثل هذه الصعاب ولكن أيضاً بالعمل على خلق حوافز تدفع عملية التصدير. وقد أدى ذلك غلى تشجيع الاستثمارات فى صناعة التصدير، الأمر الذى يمكن معه الاستفادة من وفورات النطاق والتطورات فى الإنتاجية بسبب اختيار إستراتيجيات ترتكز على زيادة الحصة فى السوق الخارجى والتشجيع على النمو الديناميكى فى الداخل.

والمحصلة النهائية هى أن زيادة الاستثمارات أدت إلى زيادة معدل التغيرات الهيكلية وتحسين عوائد (TFP) وفى النهاية تدعيم عملية النمو المستمر للصادرات على أساس من التوجه لزيادة العرض وهو الأمر الذى يتناقض مع القول بأن النمو يعزو للتصدير حيث أن الطلب الخارجى يحفز على النمو فى الداخل طالما كان نظام الأسعار سليماً.

وعلاوة على ما سبق فإن الإطار المحفز على التصدير قد أدى لتحقيق الارتقاء فى سلم التصنيع، وذلك بنقل هيكل الإنتاج والمستوى التكنولوجى لدرجة أعلى بالتحول من الصناعات كثيفة العمل إلى الصناعات كثيفة راس المال، وإلى الصناعات كثيفة المهارة والتكنولوجيا مع نضوج الإمكانات الوطنية[٢]، ومع الإسراع بهذه العملية بتقديم حوافز للتصدير تحققت مكاسب

() **Bridsall, N., and others, "Inequality and Growth Reconsidered"; Lessons from East Asia, The World Bank Economic Review, Vol. 9, No. 3, 1995.**

(TFP) مع التحول فى استخدام الموارد من القطاعات السابقة إلى القطاعات الجديدة لذا فإنه بالانحياز لسياسة تشجيع التصدير يكون الاقتصاد بوسعه أن يحرك الموارد إلى قطاعات ذات إنتاجية أعلى وإلى زيادة استخدام الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة وقد وجه براد فورد علاقة بين المستوى الأعلى من التغير الهيكلى فى الصناعة وبين متوسط نمو القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية. إذ باستخدام مؤشر التغير الهيكلى على أساس التحولات فى التركيب القطاعى للناتج فى ستة عشر قطاعاً من قطاعات الصناعات التحويلية بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨٠ وجد أن كوريا وسنغافورة والبرازيل حققت أعلى مستوى من التغير الهيكلى فى الصناعة. وفى تحليل لتجربة النمور الآسيوية الأربعة بالإضافة إلى اليابان وجد أن: الاستثمارات هى ذات قوة تفسيرية أكبر لمستوى النمو المتحقق بالمقارنة بالصادرات، وهو الأمر الذى أوضحه Brad Ford and Chakwin وقد تبين من هذا التحليل: أن مستوى الاستثمار وعملية التغير الهيكلى للتصنيع أدت إلى مستويات غير مسبوقة من نمو الناتج القومى الإجمالى، والقيمة المضافة فى الصناعات التحويلية والمستوى الإجمالى للصادرات، ويوضح ذلك أهمية التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى بوضع مجموعة السياسات الاقتصادية التى أثمرت عن النجاح الإنمائى الذى تم إحرازه من خلال ثلاث آليات هامة: الأول هو تحقيق معدلات عالية جداً للاستثمار الإنتاجى، ساعدت بدورها فى تحقيق معدلات عالية لنقل التكنولوجيا الأحدث إلى مجالات الإنتاج. والثانى هو الاستثمار على نطاق أوسع مما كان سيحدث بقوى السوق وحدها فى عدد من القطاعات الصناعية المختارة بعناية من زاوية دورها فى النمو

المستقبلى للاقتصاد. والثالث: هو دخول صناعات عديدة للمنافسة فى الأسواق الخارجية، وهذه الآليات الثلاث تعتبر محصلة لمجموعة السياسات الاقتصادية التى اتبعت فى دول شرق آسيا(١٧).

٣- تطبيق إستراتيجية الدولة قائدة السوق:

يربط معظم الأدب الاقتصادى بين تدخل الدولة وبين سياسات الإحلال محل الواردات بينما تم ربط تحرير التجارة والاعتماد على قوى السوق بالنظم ذات التوجه الخارجى، وقد تركز الجدل حول تحرير التجارة فى مواجهة الحمائية وبين النظم التى تعمل وفقاً لآليات السوق فى مواجهة نظم التدخل المقيد فى النشاط الاقتصادى بينما لم يأخذ هذا الجدل فى الاعتبار احتمال أن يمضى التدخل الحكومى والتوجه للتصدير جنباً إلى جنب.

وفى دراسة لنانسى بارى تؤكد على نفس النتيجة(١٨).

حيث تذكر أن أحد عوامل نجاح هذه الدولة أنها كانت خالقة لمزاياها التنافسية ولم تتعامل معها باعتبارها معطى من السوق الدولى. حيث كانت الدولة "قائدة السوق"، ولم تكن مجرد تابع أو معضد له، وأنها وجهت عملية التصنيع إلى مسارات ما كانت لتتجه إليها لو تركت السوق حرة أو لو اكتفت الدولة بتعضيد اتجاهات السوق. وأن هذا التدخل قد تعمد خلق المزايا التنافسية توقعاً أو استشرافاً للمستقبل وتغير الدور النسبى للصناعات المختلفة فيه(١٩).

ومثل هذه الإستراتيجية التى تميز شرق آسيا عن الدول النامية الأخرى لا تختلف من حيث درجة التدخل الحكومى ولكن فى أهداف هذا لتدخل، ويؤكد "براد فورد" على أن جوهر عملية قيادة الاستثمارات للتغير الهيكلى

هو خلق مسار ديناميكى للنمو، وهو ما يؤكد بدوره معدلات عالية من النمو فى الصادرات من منتجات الصناعات التحويلية، ولهذا فإن مصطلح التدخل الانتقائى للحكومة بطرق تؤدى إلى تسهيل وتسريع عملية التصنيع تبدو نظرية ذات قوة تفسير منطقية فى شرح الأداء الديناميكى لاقتصاديات شرق آسيا، وهو ما يسمية براد فورد بنظرية التوجه للتغير الهيكلى ودفع الصادرات فى إطار التنمية الديناميكية وهى نظرية تمثل بديلاً عن نظرية الاقتصاد المفتوح والتحرر الاقتصادى الداخلى والتوجه للخارج. ويرشح هذا مفهوم "الدولة المحفزة" بدلاً من الدولة القوية وهو المفهوم الذى تكون بمقتضاه الدولة مرنة وقادرة على تعديل سياستها وملتزمة بتحقيق الكفاءة الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل.

كذلك أطلق بعض الباحثين من خلال دراسة النشاط الحكومى الكورى "صنع القرار المتكامل" حيث أنها قامت بالعمل كوسيط مركزى تدخل للوساطة بين الفاعلين فى السوق، بدفع وتسهيل عملية تبادل المعلومات والتأكد من تنفيذ القرارات التى يتم التوصل إليها... وحيث تقوم الحكومة دائماً بالتشاور مع القطاع الخاص... ولذلك فإن عملية صنع القرار المتكامل تتميز بالمرونة حيث يتم وضع الأولويات على كافة المستويات ويتم مراجعتها بناء على عملية مراقبة دقيقة لمدى وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ.

وقد أطلق "روبرت ويد" على هذه العملية "حكم أو توجيه السوق" وهو مفهوم يتعارض مع نظرية السوق الحرة، النيوكلاسيكية وكذلك مع نظرية "محاكاة السوق الحرة" لتفسير نجاح دول شرق آسيا حيث تنطلق نظرية

محاكاة قوى السوق من التدخل الحكومى بغرض محاولة التوصل إلى أسعار قريبة من أسعار السوق عند غيابها بسبب عدم التوازن أم عدم توافر المنافسة، وعلى العكس إذ يرى "ويد" أن حكم السوق يركز على تراكم رأس المال باعتباره القوى الرئيسية الدافعة للنمو.

ويفسر الأداء المتفوق لشرق آسيا باعتباره نتيجة لمستوى وتركيب الاستثمارات الذى يخالف ما ينتج من سياسات السوق الحر أو محاكاته، كما أنه مخالف فى نفس الوقت ما ينتج فى ظل سياسات الحكومة المتدخلة كما طبقت فى العديد من الدول النامية... ونتيجة للأداء المرتفع للاستثمار كانت القدرة على الإحلال السريع الآلات والتحول لاستخدام التكنولوجى الأحدث فى عملية الإنتاج والتصنيع.

وبعد استعراض بعض آليات التنافسية التى تم التوصل إليها. والتى تعتبر محصلة مجموعة من السياسات الاقتصادية التى رسمتها الحكومة ونفذتها باقتدار، باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات بغرض توجيه السوق فى المسار المرغوب، وبفضل وجود إطار تنظيمى من نوع خاص للدولة وللقطاع الخاص.

الدولة فى هذا النموذج التنموى أقرب إلى "الدولة التنموية" التى تتدخل للتأثير فى عمل السوق تدخلاً قوياً وانتقائياً فى نفس الوقت، فتدخلها لا يصل إلى درجة التحكم الكامل ولا السيطرة الشاملة من جهة، ولا يتوقف عند حدود التأثير غير المباشر أو العمومى "أى غير المتحيز قطاعياً أو صناعياً" فى تخصيص الموارد أو التخطيط التأشيرى من جهة أخرى[٢٠].

من ثم يمكن القول أن الحكومة قد تدخلت فى الاقتصاد بشكل مكثف وبطريقة مخططة من أجل تغيير نمط التجارة والهيكل الصناعى فى الاتجاه الذى جعله أكثر تنافسية.

المبحث الخامس

بعض الدروس المستفادة

تتمثل أهم الدروس المستفادة التى يمكن استخلاصها من تجربة النمور الآسيوية فى مجال التنمية والتصنيع، وفى هذا الصدد أبرزت دراسة حالة كوريا مايلى:

١- ليس هناك طريق وحيد للتنمية وعلى كل دولة أن تطور سياسة التنمية وأن تضع إستراتيجيات التصنيع بما يتواءم مع ظروف وفرة الموارد بها وحجم سوقها المحلى وفرص دخولها الأسواق العالمية وغير ذلك من الاعتبارات.

٢- بدأت كوريا المسيرة التنموية على أساس إستراتيجية صناعية تنافسية تهدف إلى بناء قاعدة صناعية تؤسس فى مراحلها الأولى على الصناعات الخفيفة لزيادة معدلات الدخل والتشغيل، ثم تؤسس الصناعات الرئيسية وهى "الصناعات الثقيلة والكيمائية والتصديرية" مع تكريس كافة الجهود القومية لتكون تلك الصناعات حجر الأساس للبناء التنموى، وسواء انتقل مركز عملية التنمية إلى الإنتاج للتصدير فى المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية للتصنيع فقد كان هو الهدف الأول للحكومة مع بداية الخطة الثانية أى بحلول عام ١٩٦٧.

٣- دور الدولة فى البناء التنموى الصناعى أساسى وهام، وإن اختلف مداه وتباينت طبيعته من دولة إلى أخرى ومن مرحلة أخرى، وقد اتضح لنا مدى أهمية دور الدولة فى رسم السياسات العامة التى تهيئ المناخ العام

للتنمية كذلك كان التدخل الحكومى بالوسائل الإدارية والكمية فى الأسواق من أجل إعادة تشكيل هيكل الأسعار لصالح عملية التصنيع.

٤- أن المراحل الأولى للتنمية تتطلب جرعة عالية من تدخل الحكومة وتتطلب نسبة عالية من وسائل التدخل المباشر، ولا يستقيم معها الاستسلام لآليات السوق ومنظومة الأسعار التى تشكلت تاريخياً فى إطار التخلف. أما فى المراحل التالية التى يكون الاقتصاد قد اكتسب فيها القدرة على الانطلاق فإن نسبة الوسائل المباشرة ودرجة المركزية فى التوجيه يمكن أن تتناقص لصالح إفساح مجال أكبر لقوى السوق التى أعيد تشكيلها بما يتلاءم مع التنمية، وليس بالضرورى بما يتلاءم مع هيكل الأسعار العالمية(٢١).

٥- استقرار السياسات والتخطيط لفترات طويلة، والجدية فى تنفيذ هذه السياسات فضلاً عن المرونة والقدرة السريعة على التكيف مع التغيرات المحلية والعالمية.

كذلك فإن اختيار وتحديد نمط التصنيع الأكثر ملائمة لبناء القواعد الإنتاجية، كل تلك الأمور قد ساهمت فى تحقيق النجاح.

٦- إن توفير مناخ يتسم بالاستقرار الاقتصادى من خلال سياسات صارمة لمكافحة التضخم وامتصاص السيولة الفائضة وسياسة سعر الفائدة الحقيقى الموجب كأداة لزيادة المدخرات المحلية حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وكذلك تدفق رأس المال الأجنبى المباشر، والدرس الهام هنا أن البناء التنموى يقضى بجانب توافر الموارد المادية توافر البيئة الملائمة لحسن استخدامها والسياسات المناسبة للاستثمار.

والآن بعدما استعرضنا لبعض الدروس المفيدة لمصر وغيرها من دول العالم الثالث التى ما زالت تقف عاجزة أمام تحديات التنمية، علينا أن نؤكد أن على هذه الدول أن تتمعن من جديد هذه الدروس وأن تستوعبها جيداً لتكون لها نبراساً يكشف الطرق عند تصميم سياسات التنمية والتى تؤدى إلى خلق آليات التنافسية الصناعية.

الهوامش

١) مراد إبراهيم الدسوقى وآخرون، النمور الآسيوية تجارب فى هزيمة التخلف، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، صـــ٢٣٧.

2) The International Competitiveness Of Egypt In Perspective Ministry Of Economy First Report 1998, Research Information Sector, P. 6-8.

3) Warren J. Keegan, Multinational Product Planning: Strategic Alternatives, Journal Of Marketing, 1989, P 50-58.

4) The International Competitiveness Of Egypt In Perspective Op. Cit, Ch.2.

٥) وهذه المقولة يصعب الجزم بمصداقيتها فى إطار منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى التى تتحيز إلى التحرر الاقتصادى والاندماج العالمى. ذلك أن تجربة شرق آسيا وما حققته من نجاح اقتصادى يؤكد على أهمية دور الحكومات فى تحقيق التنمية، وهو ما سيتم عرضه بقدر من الإيضاح فى الأجزاء التالية.

٦) ينظر المرجع السابق.

7) CHO SOON, The Dynamics of Korean Economic Development, Institute for International Economics, Washington, DC, March 1994. pp. 32-59.

8) Atsuku Ueda, Measuring Distortion In Capital Allocation- The Case Of Hearvy And Chemical Industries In Korea, Journal Of Policy Modeling, Vol. 21, No. 4, July 1999.

9) Auty, R.M, Competitive Industrial Policy And Macro Performance, The Journal Of Development Studies, Vol. 33, No 4, April 1997, Pp. 445- 463.

10) Richard M. Auty, Industrial Policy Reform In Six Large Newly Industrialization Countries, World Development, Vol., 22, No.1 1994, Pp. 11-26.

١١) هو اختصار مصطلح Autarky Industrial policy وهى سياسة قومية للكفاية الذاتية وعدم الاعتماد على الواردات اتبعتها كثير من الدول النامية خلال فترة السبعينات، ينظر فى ذلك: المرجع السابق.

12) Competitive Industrial Policy.

13) Auty, R.M, Competitive Industrial Policy, Op. Cit, PP. 445- 463.

14) Auty, R.M. Competitive Ibid P. 447.

15) R. Auty, R.M. Competitive Industrid Policy And Macro-Performance: Has South Korea Out Performed Taiwan.

١٦) مراد إبراهيم الدسوقى، وآخرون، النمو الآسيوية، تجارب فى هزيمة التخلف مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥، صـــ٢٣٨.

١٧) إبراهيم العيسوى، نموذج النمور الآسيوية، والبحث عن طرق للتنمية فى مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٤، صـــ١٠٦.

١٨) مراد إبراهيم الدسوقى وآخرون، مرجع سبق ذكره، صـــ٢٤٣.

١٩) إبراهيم العيسوى، نموذج النمور الآسيوية، مرجع سابق، صـــ١٣٨.

٢٠) إبراهيم العيسوى، مرجع سبق ذكره، صـــ١٣٧، ١٣٨.

٢١) إبراهيم العيسوى، مرجع سبق ذكره، صـــ١٠٧- ١١٢.

١) مراد إبراهيم الدسوقى وآخرون، النمور الأسيوية تجارب فى هزيمة التخلف، مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، صـــ٢٣٧.

2) The International Competitiveness Of Egypt In Perspective Ministry Of Sector First Report 98 Economy, Research Information P. 6-8.

3) Warren J. Keegan, Multinational Product Planning: Strategic Alternatives, Journal Of Marketing, 1989, P 50-58.

4) The International Competitiveness Of Egypt In Perspective Op. Cit, Ch.2.

٥) وهذه المقولة يصعب الجزم بمصداقيتها فى إطار منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى التى تتحيز إلى التحرر الاقتصادى والاندماج العالمى. ذلك أن تجربة شرق آسيا وما حققته من نجاح اقتصادى يؤكد على أهمية دور الحكومات فى تحقيق التنمية، وهو ما سيتم عرضه بقدر من الايضاح فى الأجزاء التالية.

٦) ينظر المرجع السابق.

7) CHO SOON, The Dynamics of Korean Economic Development, Institute for International Economics, Washington, DC, March 1994. pp. 32-59.

8) Atsuku Ueda, Measuring Distortion In Capital Allocation- The Case Of Heary And Chemical Industries In Korea, Jaurnal Of Palicy Modeling, Vol 21, No. 4, July 1999.

9) Auty, R.M, Competitive Industrial Policy And Macro Performance, The Journal Of Development Studies, Vol 33, No 4, April 1997, Pp. 445- 463.

10) Richard M. Auty, Industrial Policy Reform In Six Large Newly Industrialization Countries, World Develapement, Vol, 22, No.1 1994, Pp. 11-26.

١١) هو اختصار مصطلح Autarky industrial palicy وهى سياسة قومية للكفاية الذاتية وعدم الاعتماد على الواردات اتبعتها كثير من الدول النامية خلال فترة السبعينات، ينظر فى ذلك: المرجع السابق.

12) Competitive industrial palicy.

13) Auty, R.M, Competitive Industrial Policy, Op. Cit, PP. 445-463.

14) Auty, R.M. Comptitive Op. Cit, P. 447.

15) R. Auty, R.M. Competitive Industrid Policy And Macroperformence: Has Southkorea Out Perfomed Talwan.

١٦) مراد إبراهيم الدسوقى، وآخرون، النمو الأسيوية، تجارب فى هزيمة التخلف مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥، صـــ صـــ٢٣٨.

١٧) إبراهيم العيسوى، نموذج النمور الأسيوية، والبحث عن طرق للتنمية فى مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٤، صـــ١٠٦.

١٨) مراد إبراهيم الدسوقى وآخرون، مرجع سبق ذكره، صـــ٢٤٣.

١٩) إبراهيم العيسوى، نموذج النمور الأسيوية، والبحث عن طرق للتنمية فى مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٤، صـــ١٣٨.

٢٠) إبراهيم العيسوى، مرجع سبق ذكره، صـــ١٣٧، ١٣٨.

٢١) إبراهيم العيسوى، مرجع سبق ذكره، صـــ١٠٧- ١١٢.